

بمشاركة سورية... بدء الاجتماعات الوزارية العالية المستوى في مؤتمر المناخ بشرم الشيخ وزير الإدارة المحلية: ملتزمون بكل الاتفاقيات البيئية الدولية وخاصة «التغير المناخي»



كيوتو، حيث من المقرر أن يستمر المؤتمر حتى الثامن عشر من الشهر الحالي.

وخلال مشاركته أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف التزام الجمهورية العربية السورية المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ، بمشاركة وفد سورية الذي يرأسه وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف. وشارك الوزير مخلوف في الاجتماع الوزاري السنوي الأول حول مادة مستديرة بعنوان «الطموح قبل عام ٢٠٣٠؟»، والاجتماع الوزاري الخامس لإجراء حوار حول التمويل طويل الأمد للمناخ»، الذي يهدف إلى تحقيق التمويل المطلوب لإنجاز خطط التكيف مع التغير المناخي للول الثامنة، إضافة إلى حضوره الاجتماعات المهمة على هامش المؤتمر وإجراء بعض اللقاءات مع نظرائه لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما أشار إلى الظواهر المناخية التي تشهدها سورية ودول الجوار بشكل غير مسبوق مثل انخفاض الأمطار والجفاف والتصحر وحرائق الغابات والعواصف الرملية، مضيفاً: لكن يزداد الأثر على عناصر البيئة في بلدنا بسبب الارتفاعات السلبية للمنظمات الإرهابية وداعميها من الاحتلالين الأمريكي والتركي.

الوطن

بدأت في شرم الشيخ أمس أعمال الاجتماعات الوزارية العالية المستوى ضمن مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بمشاركة وفد سورية الذي يرأسه وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف. وشارك الوزير مخلوف في الاجتماع الوزاري السنوي الأول حول مادة مستديرة بعنوان «الطموح قبل عام ٢٠٣٠؟»، والاجتماع الوزاري الخامس لإجراء حوار حول التمويل طويل الأمد للمناخ»، الذي يهدف إلى تحقيق التمويل المطلوب لإنجاز خطط التكيف مع التغير المناخي للول الثامنة، إضافة إلى حضوره الاجتماعات المهمة على هامش المؤتمر وإجراء بعض اللقاءات مع نظرائه لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يذكر أن الوفد الفني للجمهورية العربية السورية يشارك منذ بداية مؤتمر المناخ الذي افتتح في الـ١١ من الشهر الحالي في الفعاليات والمداولات ضمن المؤتمر السابع والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية، والدورة الرابعة لاجتماع مؤتمرات أطراف باريس، والدورة السابعة عشرة لاجتماع أطراف

١٥ ألف حالة زواج في دمشق منها ١٤٢٣ زوج إثبات إداري والباقي لخاطب ومخطوبة

قاضي شرعي في دمشق لـ«الوطن»: انخفاض كبير في الزواج العرفي وعقوبات بالحبس لمن يعقد زواجاً باطلاً وفساداً

محمد منار حميجو



كشف القاضي الشرعي المؤازر للقاضي الشرعي الأول في دمشق بوش غندور أن هناك انخفاضاً كبيراً في الزواج العرفي في دمشق وحتى في ريفها والأرقام المسجلة في المحاكم الشرعية تعد مؤشراً واضحاً لذلك، مؤكداً أن عدد حالات الزواج ١٣٥٠٠ عقد زواج خاطب ومخطوبة في حين عقود زواج الإثبات الإداري ١٤٢٣ والذي يتم بناء على زواج خارج المحكمة، في حين وصلت دعاوى تثبيت الزواج إلى ٣٦٤٣ دعوى.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعاد غندور سبب انخفاض الزواج العرفي إلى وعي الناس إضافة إلى انتشار المحاكم الشرعية وخصوصاً في الأرياف ومنها المناطق الحرة، ما سهل على المواطنين تسجيل عقود الزواج في المحاكم مباشرة بعدما كانت هناك صعوبة في ذلك.

غندور تطرق إلى المواد الخاصة بالزواج العرفي التي ينص عليها قانون العقوبات الصادر في عام ١٩٤٩ وتم تعديلها في عام ٢٠١٨، مشيراً إلى أن هدف المشرع هو ضبط آثار الزواج العرفي الخطيرة باعتبار أنه من المستحيل إلغاؤه ولذلك فإن المشرع تشدد في زواج القاصرات من دون علم وليهن وكذلك في الزواج العرفي الذي يثبت أنه فاسد وباطل.

وذكر المواد الخاصة بذلك فأكد أن المادة ٤٦٩ من قانون العقوبات نصت أنه يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ١٠٠ ألف إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية كل من يعقد زواج امرأة خارج المحكمة المختصة قبل انقضاء عدتها أو دون توافر شروط الشهادة المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية، لافتاً إلى أن المادة ذاتها نصت على أنه يعاقب بالغرامة من عشرة آلاف إلى عشرين ألف

ليرة سورية كل من يعقد زواجاً خارج المحكمة المختصة قبل إنتمام المعاملات المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية. وأكد غندور أن العقوبة تفرض بحق المتعاقدين وممثليهم وشاهدي العقد اللذين حضرا الزواج بصفتها هذه. ولفت غندور إلى أن المشرع وضع عقوبات وغرامات على الزواج العرفي لضبط آثاره

الزواجية أو بوقاة زوجها. وأوضح غندور أنه من الملاحظ أن المشرع تشدد في مسألة الزواج العرفي الباطل والفساد للحفاظ على الأنساب، لافتاً إلى أن هناك انخفاضاً كبيراً في الزواج العرفي الباطل والفساد مثل زواج المرأة من غير زوجها من دون أن يكون هناك قرار قضائي بتطليقها أو بوقاة زوجها.

الخطيرة، لافتاً إلى أنه ورد العديد من الحالات الزوج ينكر فيه نسب الأولاد أو أن الأولاد غير مسجلين في الأحوال المدنية كما أنه من الممكن أن ينكر الزوج الزواج وغير ذلك من آثار الزواج العرفي.

وبين أنه من الملاحظ أن المشرع تشدد في مسألة الزواج العرفي الباطل والفساد للحفاظ على الأنساب، لافتاً إلى أن هناك انخفاضاً كبيراً في الزواج العرفي الباطل والفساد مثل زواج المرأة من غير زوجها من دون أن يكون هناك قرار قضائي بتطليقها أو بوقاة زوجها.

وأوضح غندور أنه من الملاحظ أن المشرع تخفف عقوبة الزواج العرفي الصحيح واكتفى بالغرامة المالية باعتبار أن آثاره الباطل والفساد.

وعن إجراءات عقد الزواج في المحكمة بين إذا كانت المعاملة لخاطب ومخطوبة فإنه يتم إنشاء عقد زواج لهما بحضور ولي الزوجة وإذا كانت المعاملة لتثبيت زواج فإذا كان هناك حمل فإنه يتم تثبيت الزواج من دون ولي الزوجة وفي حال لم يكن هناك حمل فإنه يتم تثبيت الزواج أيضاً ولكن بحضور الولي من دون أن يكون هناك إنشاء عقد زواج جديد.

وفي السياق أكد غندور أن عدد دعاوى الطلاق القائمة حالياً في المحاكم الشرعية ٦٢١٧ دعوى طلاق، في حين الطلاق الإداري الذي ينشئه الزوج هو ٣٧٨ حالة طلاق إداري. بعد أن تم اتخاذ قرار بتشكيل لجنة خاصة لمطالعة واقع البيئة التحتية بعودة الزوجين إلى حياتهما الزوجية، كاشفاً عن أنه من الأسبوع الماضي وحتى الآن ١٥ حالة انتهت بعودة الزوج والزوجة إلى بعضهما.

وزير التربية لـ«الوطن»: هناك عشرة طلاب وصلوا إلى المراحل النهائية بمسابقة تحدي القراءة



التربوي في سورية أسهم في إجراء تقييم عادل ومنصف وحقيقي لهؤلاء الطلاب، وإثبات أن الأجيال الجديدة دائماً تحمل ثقافة عالية ومتجددة وسورية ولادة. وحول دور وزارة التربية في مساعدة الطلبة شام بالوصول إلى اللقب أوضح الوزير طابع أنه تم تنظيم هذه المبادرة في سورية بالتعاون بين مبادرة محمد ابن راشد لتحدي القراءة ووزارة التربية في سورية، التي كلفت جميع مدارس سورية تهيئة جميع الظروف الملائمة لفتح المجال لأكثر مشاركة من الطلاب، وتم تسمية علي عباس لتقييم الطلاب الذين وصلوا إلى المراحل النهائية.

العشرة يمثلون الكثير من طلابنا الذين أبدعوا في القراءة وتطوير ثقافتهم وإثبات أن الأجيال الجديدة دائماً تحمل ثقافة عالية ومتجددة وسورية ولادة. وحول دور وزارة التربية في مساعدة الطلبة شام بالوصول إلى اللقب أوضح الوزير طابع أنه تم تنظيم هذه المبادرة في سورية بالتعاون بين مبادرة محمد ابن راشد لتحدي القراءة ووزارة التربية في سورية، التي كلفت جميع مدارس سورية تهيئة جميع الظروف الملائمة لفتح المجال لأكثر مشاركة من الطلاب، وتم تسمية علي عباس لتقييم الطلاب الذين وصلوا إلى المراحل النهائية. وقال الوزير طابع في تصريح خاص لـ«الوطن» إن النتائج التي أظهرها هذا الجدل بمسابقة تحدي القراءة كانت باهرة رغم مشاركتنا المتأخرة، لافتاً إلى أن الذين وصلوا إلى التحديات النهائية

| محمود الصالح

رئيس مجلس محافظة الحسكة: لـ«الوطن» رغيف الخبز في أيدي غير أمينة وإحداث مشفى حكومي وسط المدينة



الحسكة - دحام السلطان

أكد رئيس مجلس المحافظة عيد سالم الصالح في اختتام الدورة السادسة والأخيرة لجلسة المجلس والدورة الأولى للمجلس الجديد، لـ«الوطن» أن رغيف الخبز أصبح اليوم في أفران محافظة الحسكة الحكومية وخاصة بوضع غير طبيعي، ويات في أيدي غير أمينة؛ لافتاً إلى أنه تم تشكيل لجنة من أعضاء مجلس المحافظة خاصة بعمل الأفران ومراقبة إنتاجها وغرس سيرها في مدينتي الحسكة والقامشلي وريفها، والتي ستقوم بتزويد محطات التحلية البالغ عددها ١٦ محطة «وسط مدينة الحسكة، بالطاقة الشمسية، مشيراً إلى أنه تم التأكيد على تزويد محطات التحلية البالغ عددها ١٦ محطة «وسط مدينة الحسكة، بالطاقة الشمسية، التي بدورها تقوم على تخدم المواطنين بمياه الشرب وسط ظروف انقطاع مياه الشرب من محطة علوك عن مواطني المدينة لليوم الثالث عشر على التوالي.

الريفية في المناطق التي تقع تحت سيطرة الجيش العربي السوري. بدوره لفت نائب محافظ الحسكة حسن الشموه إلى أن جلسة اليوم الثاني للمجلس اشتملت على طرح قضايا خدمية تلامس المواطن والواقع المعيشي له، وطالب بإحداث غرف صيفية مدرسية مسقفة للصنع في الأراضي والمساحات غير المشغلة لدى مجلس مدينة الحسكة، ومعالجة واقع أبار المياه الخدمية في المدارس، وإمكانية تعزيلها وإعادة تأهيلها وحفر آبار خدمية جديدة تعمل على الطاقة الشمسية، مشيراً إلى أنه تم التأكيد على تزويد محطات التحلية البالغ عددها ١٦ محطة «وسط مدينة الحسكة، بالطاقة الشمسية، التي بدورها تقوم على تخدم المواطنين بمياه الشرب وسط ظروف انقطاع مياه الشرب من محطة علوك عن مواطني المدينة لليوم الثالث عشر على التوالي.

الوطن

وزير النقل يطلب مراجعة العقود واختصار الزمن لتنفيذ المشاريع

ترأس وزير النقل زهير خزيم اجتماعاً موسعاً لمتابعة تنفيذ خطة عمل المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية للعام الجاري التي وصلت لـ٨٩ بالمئة حتى نهاية تشرين الأول الماضي، والرؤية المستقبلية لخطة العام القادم البالغة ٨٢ مليار ليرة.

الوزير خزيم أكد ترتيب الأولويات التي تم إقرارها ومتابعتها والتقييم الدوري لخطة العمل ونسب الإنجاز. كما طالب بمراجعة العقود والتدقيق فيها، وتتبع تنفيذها في مراحل الإعلان والمناقصة وطلب عروض، وتدقيق مراحل تنظيم أي عقود واختصار الزمن بما يخص الحد من ارتفاع وتغير الأسعار، وإشراك كل من يملك مقومات العمل والإنجاز من قطاع عام وخاص. وتم التأكيد على قانون الحوافز الإنتاجية، والتدريب والتأهيل، وروى وآليات الحفاظ على الكوادر والخبرات، والتوجه نحو التحول الرقمي والأتمتة، والتركيز على معايير الجودة والمعايير الفنية في تنفيذ أي عقد أو مشروع. كما نوه إلى اللقاء الدائم مع الخبرات والكفاءات الأكاديمية، والمنظمات والشركات والاتحادات.

الوزير خزيم ركز على دور الفروع كدعوى أساسية في تنفيذ الخطة والتدقيق في الدراسات المقدمة والمشروعات التي تدرج مع الوجود الميداني لأجهزة الإشراف على كل متر عمل ومراقبة جودة المواد والتنفيذ واستبعاد المتعاقدين غير الجيدين. ونال الاهتمام بجوانب السلامة المرورية والدهان الطرقي والشاخصات والإشارات حيزاً واسعاً في الاجتماع وموضوعات المناقصات والشروط الفنية وسرعة التنفيذ وتجهيزها قبل نهاية العام. كما تطرق لموضوعات القبايين وضبط الحملات الزائدة على الطرق، والتصريف الطرقي وخاصة في طرطوس واللاذقية والانزلاقات التي يمكن أن تحدث وسرعة التصرف والمعالجات.

المدير العام للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية ياسر حيدر بين لـ«الوطن» أن أهم أعمال المؤسسة خلال العام الجاري تنفيذ ٣٠٠ كم بهان ثيرمو بلاستيك ثلاثية خطوط موزعة على عدد من المحافظات، وتم تصنيع ١٧٥٢٢ إشارة طرقيّة بمختلف أشكالها لحدود الشبكة الطرقيّة، وتركيب ٧٥٢٣ إشارة على مختلف محاور الشبكة الطرقيّة وإعادة دفاتر الشروط لربط القبايين إلكترونياً.

وفي مجال أعمال الصيانة أوضح حيدر أنه تمت صيانة ١٠٦ كم من الشبكة الطرقيّة المركزية موزعة على مختلف المحافظات، كما تم تنفيذ ٤٩٠٤٩ م. ط من حواجز الأمان البيوتونية وجرى إعداد دفاتر شروط فنية خاصة لكل من أعمال الصيانة والنظافة وتم تحديثها، إضافة إلى إعداد دفاتر الشروط الحقوقية والمالية والفنية لكل عقد على حدة، وتحديد أولويات الصيانة على مستوى الفرع بحيث تتكامل مع العقود المدورة لتتم تغطية أكبر طول ممكن من الشبكة الطرقيّة ومعالجة القبايين وضبط الحملات الزائدة على الطرق، والتصريف توجيه الفروع في كل المحافظات بضرورة التقيد بليل التحكم المروري في مواقع الأعمال لضمان سلامة مستخدمي الطريق وتخفيف المتعدي بحال عدم الإنجاز بخمسة أضعاف ما حدد بدفاتر الشروط الحقوقية والمالية. وأضاف المدير العام: تم إعطاء أمر المباشرة لتنفيذ أعمال مشروع تركيب الإشارات الطرقيّة على طريق دمشق- درعا، وتم إعداد الإضرابة لمشروع تركيب الإشارات الطرقيّة على طريق سراقب- حلب بطول ٥٥/٥٥ كم وباستئذان قض العروص.